

باز حاضر حول «الأزمة النقدية في لبنان» في اليسوعية

البترو، تراجعت التحويلات المالية الى المنطقة ومن ضمنها لبنان، وصولاً الى شبه توقفها مع تحويل ٣ مليارات دولار فقط الى لبنان في اول ٧ أشهر من الـ٢٠١٩. أدى ذلك الى عجز تراكمي في ميزان المدفوعات وصل الى ١٨ مليار. في نفس السياق تفاقم العجز في المالية العامة، أي نمو نسبة الإنفاق اسرع من نسبة نمو الإيرادات، وحققت لبنان عجز بالميزانية قارب الـ٣٧ مليار دولار. كما أن سياسة تثبيت سعر صرف الليرة خلقت منذ اطلاقها سنة ١٩٩٧ وحشا هو كناية عن موجودات في البنوك هي اكبر ٤ مرات من حجم الإقتصاد، وهو ما ليس موجوداً لا في هونكونغ ولا في سنغافورة. خلق ذلك دلالة للإقتصاد..»

وحذر باز من أن «تأثير الهبوط الصعب أمر مكلف للغاية؟؟» وحذر إن لبنان سيتعين عليه أن يطلب مساعدة مالية دولية لا مفر منها ؛ اكان من صندوق النقد الدولي او من مجموعة أصدقاء لبنان أو من مجلس التعاون الخليجي وغيرها، والمتطلبات ستكون هي نفسها تقريباً:

- تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في غضون ١٢ شهراً كحد أقصى
- إعادة ضبط السياسات النقدية والمصرفية لاحتواء مشاكل الملاءة المحتملة
- تحديد أهداف العجز والديون بحد أقصى ١٠٠ ٪ على مدى ٥ سنوات (٦٪ النمو الحقيقي و ٦٪ قاعدة الفائض الأولي)...



باز محاضراً في اليسوعية

النقدية قال باز ان «الجيل الأول بدأ في أيار الـ٢٠١٦ لأن في هذا التاريخ اطلق البنك المركزي هندساته المالية مما شكل مؤشراً على الصعوبات المالية. لكن قبل ذلك في الـ٢٠١١ مع الحرب في سوريا والتشنجات الإقليمية في ظل انخفاض سعر

بدعوة من كلية العلوم الاقتصادية في جامعة القديس يوسف، حاضر الخبير الاقتصادي والمالي الدكتور فريدي باز حول «الأزمة النقدية في لبنان من نقطة الإنعطاف الى النقطة الحاسمة»، في أوديتوريوم فرانسوا باسيل، في حرم الإبتكار والرياضة، طريق الشام، بحضور حشد من الاساتذة والطلاب ومسؤولي الجامعة ومهتمين.

استهل باز حديثه عن الأزمة النقدية الحادة والشائكة التي يمر بها لبنان بالتشديد على ان الكثير مما يقال حول هذا الموضوع فيه نوع من الإثارة، لذلك ركز على الإطار العلمي والتقني والأكاديمي، وأشار باز الى انه «من البديهي ان نلاحظ ان هكذا ازِمات حصلت ويمكن ان تحصل في العديد من البلدان. لكن من المتوقع ان تكون الأزمة اكثر حدة في لبنان لأنها تحصل في سياق إقطاع وتضخم ومعدل بطالة قارب الـ٤٠٪ وتوزيع غير عادل للدخل وبنية تحتية ضعيفة والتقديمات الإجتماعية معدومة تقريباً.» وارف «منذ سنة ١٩٩٢ شرعنا ببناء اقتصاد منحرف ومختل، أخذ ينتج دين داخلي وخارجي. اقتصاد استهلاك واستيراد وليس انتاج، اي أن الإستهلاك على مدى ٢٧ سنة شغل ٨٨٪ من الناتج، اي اكثر من قدرتنا على الإنتاج وبالتالي خلقنا تبعية للخارج. مقابل ذلك ماذا انتجنا؟ اقتصاد خدمات ذو انتاجية متدنية جداً واستهلاكه ليد العاملة الماهرة قليل.» بالعودة الى موضوع الأجيال المتعاقبة للازِمات